

الدرس 42 - التعليق على شرح المحلي على الورقات

محمد سالم بحيري

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله. اما بعد فهذا درس في شرح كتاب الورقات. بامام الحرمين ابي المعالي الجوني رحمه الله وطيب ثراه. وجعل الجنة متواه ونفعنا بعلومنه في الدارين - 00:00:00

وكنا قد اتممنا في اللقاء الماضي بباب الاجماع. ونشرع في هذا اللقاء باذن الله في باب الاخبار قال المصنف والشارح عليهما رحمة الله واما الاخبار فالخبر ما يدخله الصدق والكذب. لاحتماله لهما من حيث - 00:00:24

خبر كقولك قام زيد يحتمل ان يكون صدقا وان يكون كذبا وقد يقطع بصدقه او كذبه لامر خارجي لا لذاته فالاول كخبر الله والثاني كقولك الضدان يجتمعان الخبر عند الاصول الدين - 00:00:50

ما يحتمل الصدق والكذب ويقابلها الانشاء فلو قلت لك مثلا هل قام زيد؟ فهذه الجملة لا تتحتمل في نفسها صدقا ولا كذبا اما الخبر فهو الذي يحتمل الصدق والكذب. يرد عليه الصدق والكذب - 00:01:23

لو قلت لك جاء زيد او قام عمرو فان هذا يحتمل الصدق والكذب ولكن احتماله للصدق والكذب من حيث انه خبر وقد يقطع السامع للخبر بصدقه. وقد يقطع بكذبه. ولكن قطع - 00:01:50

بالصدق او بالكذب انما هو لامر خارجي لكن الخبر من حيث انه خبر فانه لا يقطع بصدقه ولا يقطع بكذبهم وانما الخبر من حيث انه خبر محتمل للصدق والكذب قد يقطع بصدقه او كذبه لامر خارجي - 00:02:17

كما يقطع بصدق خبر الله عز وجل وكما يقطع بكذب قول القائل الضبان يجتمعان فالقطع بالصدق والأوي الكذب هنا ليس رادعا الى ذاته وانما راجع الى امر خارجي وهذا ما قاله المحقق الشارح المحلي رحمه الله في قوله وقد يقطع بصدقه او - 00:02:48

بامر خارجي اي ان الخبر من حيث انه خبر لا لا يقطع بصدقه ولا يقطع بكذبه وانما هو محتمل بالصدق والكذب لكن قد يقطع بالصدق او يقطع بالكذب لامر خارجي - 00:03:22

والخبر الذي يعنيها في الشريعة انما هو خبر الشارع. فمحل بحثنا في هذا ليس في جميع الاخبار وانما في خبر الشارع نقف مع تقسيمه واحكامه قال المصنف والشارع عليه رحمة الله والخبر ينقسم الى احاد ومتواتر - 00:03:46

طبعا هذا تقسيم للخبر بشكل عام وليس مختصا بالشريعة وحدها ولكن الاحكام التي تعنيها كمتشربة انما هي الاحكام الشرعية لاننا انما نقاش اخبار الشريعة كل خبر من الاخبار سواء اكان متعلقا بالشريعة او غير متعلق ينقسم الى احادية - 00:04:20

فلو اخبرك فرد واحد ان زيدا قدم بالامس فهذا يسمى خبر احاد ولو اخبرك خمسون فردا ان زيدا قدم بالامس فهذا نسميه متواترا المتواتر هو ما رواه جماعة عن جماعة عن جماعة تحيل العادة تواطؤهم على الكذب. طبعا انا اقول لك جماعة - 00:04:53

عن جماعة عن جماعة على سبيل القيد لا التمثيل يعني متواتر ما رواه جماعة تحيل العادة تواطؤهم على الكذب فلو انك اه رأيت مثلا جمعا كثيرا من الناس خرج من صلاة الجمعة - 00:05:27

ثم اخبرك عدد كبير منهم ان خطيب الجمعة قد سب السلطان يقع في نفسك يقين بصدق هذا الخبر لانه يستحيل ان يتتفق هذا الجمعة الغفير على الكذب وكان يستحيل ان يتتفق هذا الجمعة الغفير على الخطأ - 00:05:50

فهذا يسمى خبرا متواترا اي رواه جماعة تحيل العادة تواطؤهم على الكذب اما الكذب فهو ما دون المتواتر خرج رجال من المسجد مثلا فاخبروك بن الخطيب خطيب الجمعة قد سب السلطان - 00:06:16

في هذه الحالة تقول لا يحصل في نفسي يقين بهذا الخبر لانه يتحمل الخطأ ويتحمل الكذب ان احدهما كاذب او يتحمل

الرجلين كذبان ويحتمل انهما واهمان فلذلك فخبر الاحادي يفيد الظن - 00:06:49

اما المتواتر فانه يفيد اليقين نقرأ كلام المصنف والشريح عليهما رحمة الله ثم نقف مع ما يتعلق بمسألة الاحادي والمتواتر في قال والخمر ينقسم الى احادي ومتواتر المتواتر ما يوجب العلم - 00:07:16

وهو ان يرويه جماعة لا يقع التواطؤ على الكذب عن مثيلهم المتواتر ما رواه جماعة لا يقع التواطؤ عن الكذب عن مثيلهم لماذا لا يقع التواطؤ على الكذب عن مثيلهم - 00:07:42

لكثرتهم ولأن العادة تحيل ان يتتفقوا على الكذب بعض الاصوليين يمثل فيقول لكثرتهم واختلاف بلادهم ونحو ذلك قال لا يقع التواطؤ على الكذب عن مثيلهم وهكذا الى ان ينتهي الى المخبر الى المخبر - 00:08:03

عنه وهكذا الى ان ينتهي الى المخبر عنه. يعني لابد ان يكون التواتر موجودا في كل باقات السندي ما معنى ذلك لو اننا خرج من المسجد عندنا خمسون شخصا وحدس الخمسون - 00:08:29

بان الخطيب قد سب السلطان ومحدثوا بما سمعوا فالسندي هنا له طبقة واحدة طبقة هؤلاء الذين يحدثون طيب ماذا لو حدثني خمسون شخصا عن خمسين شخصا عن خمسين شخصا ان الخطيب قد سب السلطان - 00:08:53

هذا ايضا يسمى خبرا متواترا ولكن الخبر المتواتر هنا قد نقله جماعة عن جماعة هل يجوز لي ان احكم بالتواتر في هذه الحالة؟ نعم يجوز لي ولكن بقييد - 00:09:21

ان يكون التواتر موجودا في كل طبقات السندي وهذا الذي يكون في الاحادي اي نحن انما تصل اليها الاحادي بالاسانيد التي لها طبقات متعددة فقد يأتيها الحديث من طريق واحد - 00:09:40

يرويه راو عن اخر عن سالس عن رابع عن خامس الى ان نصل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في هذه الحالة تجد ان الخبر انما رواه فرض عن فرض عن فرض الى رسول الله - 00:10:04

صلى الله عليه وسلم ففي هذه الحالة نسميه خبرا احادي لما نسميه خبرا احادي لانه رواه فرض عن فرض عن فرض لم يرويه جماعة الكثرين عن جماعة كثرين عن جماعة كثرين - 00:10:24

اما اه المتواتر فهو ان يرويه الحديث عن رسول الله جماعة عن جماعة تحيل العالة تواطئهم على الكذب يقع في كل طبقة من طبقات الاسناد عدد كبير من الرواية - 00:10:40

كان يروي الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم خمسون صحيبي ثم يحدث به عنهم خمسون تابعية ثم يحدث به عنهم خمسون من اتباع التابعين ثم يحدث به عنهم خمسون من بعدهم وهكذا - 00:11:02

في هذه الحالة يسمى ذلك خبرا متواترا قرر متواترا اي رواه جماعة عن جماعة عن جماعة تحيل العادة تواطئهم على الكذب ولكن يشترط عندنا ان يوجد التواتر اي ان يوجد هذا العدد الكبير - 00:11:24

في كل طبقة من طبقات السندي فلو نقص التواتر في طبقات من طبقات السندي في هذه الحالة لا يحكم على الخبر بانه متواتر ولو كان بعض طبقات السندي احادي وبعض طبقات السندي متواتر لا يحكم عليه بانه متواتر - 00:11:48

فلا يحكم عليه بالتواتر الا اذا وجد التواتر في كل طبقة من طبقة السندي فلو روى الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم صحابي واحد ثم رواه عن هذا الصحابي خمسون تابعية. ثم رواه عن الخمسين تابعيا - 00:12:10

خمسون من اتباع التابعين وهكذا لا نحكم عليه بالتواتر لانه يشترط في التواتر ان يكون موجودا في كل طبقات السندي ولو سقطت التواتر في طبقة من طبقات السندي فانه لا يحكم على هذا الحديث حينئذ بالتواتر - 00:12:34

او لا يحكم على هذا الخبر عامة بالتواتر. اذا عدنا قيد مهم في الحكم على خبر معين بالتواتر وهو ان يوجد العدد الكبير في كل طبقة من طبقات الاسناد فلو نقص هذا العدد في طبقة من طبقات الاسناد فانه لا يحكم عليه - 00:12:59

بالتواتر كذلك يشترط ان يكون اخبارهم عن مشاهدة او سماع يشترط لكي اه يكون الخبر المتواتر مفيدا لليقين عند سامعه ان يكون المخبرون قد اخبروا عن مشاهدة او سماع لا عن اجتهاد - 00:13:26

كيف ذلك يعني ان يكون المخربون قد نقلوا شيئاً بالمشاهدة او السماع خرج الخمسون رجلاً فقالوا اننا سمعنا الخطيب قد سب
السلطان او روى خمسون من صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من كذب علي متعبداً فليتبوا - 00:13:57
مقعده الى النار مثلاً آلاً يلبي ان يخبروا عن مشاهدة او سمع لكن لو اخبروا عن اجتهاد يعني لو اتفق خمسون رجلاً على حكم اجتهاد
الدين معين هل يكون ذلك موجباً لحصول اليقين بهذا الحكم - 00:14:23
لا يكون ذلك موجباً لحصول اليقين بهذا الحكم لأنهم لا يخبرون عن مشاهدة او سمع وقد يتفق العدد الغفير على حكم اجتهادي
معجل ولا يفيد ذلك اليقين وقد يكون هذا الحكم خطأً ولا اشكال في ذلك. لكنه - 00:14:50
مستحيل ان يتفق اهل التواتر اي عدد الذي يحصل به التواتر على خطأ اذا كانوا يخبرون عن مشاهدة او سبب قال والخبر ينقسم الى
احاد ومتواتر فالمتواتر ما يوجب العلم - 00:15:15
اي ما يوجب اليقين اذا جاءك خبر متواتر حصل في نفسك يقين بصدق هذا الخبر. لانه يستحيل ان يتفق جميع هؤلاء على الخطأ قال
وهو ان يرويه جماعة لا يقع التواتر على الكذب عن مثلهم - 00:15:37
وهذا قيد معنا ايضاً هذا قيد معنا ايضاً انه لا يتصور ان يتواافقوا على الكذب او على الخطأ قال وهكذا الى ان ينتهي الى المخبر عنه.
اي وهكذا الى ان ينتهي الاسناد الى المخبر عنه - 00:16:01
التواتر في كل طبقات الاسناد لانه قد يوجد التواتر في بعض طبقات الاسناد دون بعضها الا نحكم بالتواتر في هذه الحالة وانما يظل
الخبر خبراً واحداً مثل حديث انما الاعمال بالنیات وانما لكل امرٍ ما نوى - 00:16:28
هذا الحديث قد تواتر آلاً بعد يحيى ابن سعيد الانصاري وهو في طبقة يحيى ومن قبله حديث احاديث فيقال فيه احاديث باعتبار الطبقات
الاولى ام يقال فيه متواتر باعتبار الطبقات المتأخرة - 00:16:56
يقال فيه احاديث قال وهكذا الى ان ينتهي الى المخبر عنه فيكون في الاصل عن مشاهدة او سمع لا عن اجتهاد كيف يكون في مرتبته
الاولى في طبقة السندي الاولى قوله في الاصل اي في مرتبة الخبر الاولى - 00:17:23
يقول مثلاً خمسون صحابياً سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا وكذا يقول علامة ابن وقارص الليبي
ان العدد المشترك للتواتر خمسين نواضل وهذا على سبيل المثال - 00:17:58
آلاً يقول خمسون صحابياً رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يرفع يديه في الدعاء. يبقى هنا النقل عن مشاهدة او سمع لكن
المشترط آلاً المشاهدة والسمع في الطبقة الاولى يعني في اصل الخبر - 00:18:13
لكن بعد ذلك يقولون اه سمعت فلاناً قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كذا وكذا يعني مثلاً يقول علامة ابن وقارص الليبي
سمعت عبد الله ابن مسعود يقول - 00:18:30
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا وكذا علامة لم يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يرى رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولم يسمعه وانما ينقله - 00:18:46
تماعي عبدالله بن مسعود المشاهدة والسمع مشترطة في الطبقة الاولى قصدي الخبر قال لا عن اجتهاد اي اتفاق الجمع الغير على
حكم اجتهادي لا يكون مؤدياً الى اليقين قال كالاخبار كالاخبار هذا تمثيل على المشاهدة او السمع - 00:18:56
قال كالاخبار عن مشاهدة مكة او سمع خبر الله تعالى من النبي صلى الله عليه وسلم. بخلاف عن مجتهد فيه كاخبار الفلسفه بقدم
العالم كالاخبار هذا تمثيل عن المشاهدة او السلام - 00:19:21
عن مشاهدة مكة اي نحن نعلم يقيناً ان ثم بلدة في الدنيا اسمها مكة ويحصل عندنا خبر متواتر بذلك بأنه قد اخبر اناس لا حصر لهم
بان ثم بلدة آلاً اسمها مكة وقد رأوها - 00:19:43
فيحصل عندنا يقين بذلك. قال اوسماه خاب لله تعالى من النبي صلى الله عليه وسلم. هذا تمثيل شرعي قال بخلاف الاخبار عن
مجتهد فيه اي لا يكون التواتر في المجتهد فيه موجباً لحصول اليقين - 00:20:09
فقد يتفق الجمع الغير على حكم ولا يؤدي ذلك الى اليقين ان ادى الى حق فغالب درجة هذا الحق ان يكون مظنونا بل قد يكون خطأ

وباطنا كما مثل الشاريک. قال بخلاف الاخبار عن مجتهد في - [00:20:33](#)
اکهار الفلسفه بقدم العالم لو ان جميع الفلسفه قد اخروا بان العالم قديم ان يكونوا ذلك موجبا لليقين لا يكون ذلك موجبا لليقين
بل هو حكم اه خطأ العالم محدث وليس بقليل - [00:20:54](#)

الحاصل ان التواتر انما يكون مفيدا للعلم في اخبار عن مشاهدة او سماع. لا عن اجتهاد قال والحاد وهو مقابل المتواتر. ما قابل
المتواتر احاد. وهذا على تقسيم الاصوليين ونحن سنجري على تقسيم الجويني رحمه الله تعالى - [00:21:19](#)
قال والحاد وهو مقابل متواتر وهو الذي لا وهو الذي يوجب العمل ولا يوجب العلم لاحتمال الخطأ فيه الاحاد هو ما سوى المتواتر
المتواتر يفيد العلم اليقيني لا شك في ذلك - [00:21:52](#)

لكن الاحاد غالبه معذرة الاحاد غایة امره ان يكون مفيدا للظن ولا يكون مفيدا لليقين قال وهو الذي يوجب العمل ولا يوجب العلم اي
لا يجيب اليقين لاحتمال الخطأ فيه - [00:22:18](#)

اذا اخبرنا راو واحد بخبر معین غالب الظن هو صدق هذا الراوي في خبره وعدم وهمه. لكن احتمال الخطأ وارد ام ليس واردا ايمان
الخطأ وارد ولذلك فرق اهل العلم بين الاحاد والمتواتر فيما يفيده كل منهما - [00:22:45](#)

فقالوا الاحاد يفيد الظن. والمتواتر يفيد اليقين ولكن هذه القضية قضية ما يفيده خبر واحد فيها خلاف بين الاصوليين على ثلاثة
اقوال من الاصول الدين من يرى ان خبرا واحد يفيده اليقين - [00:23:14](#)

طبرا واحد يفيده اليقين هذا القول نصره داود الظاهري وابن حزم الظاهري ومن الاصوليين من يرى ان خبر الواحد يفيده الظن وهذا
قول اكثر الاصوليين هذا قول جمهور الاصوليين ومن الاصوليين وهذا هو القول الثالث وهو الوسط بين القولين - [00:23:48](#)

ان خبرا واحد يفيده العلم اليقيني ولكن بشرط ان تتحتف به قرينة خارجية تدل على ثبوت الخبر يفيده العلم اليقين بشرط هذه القرينة
التي تحتف به فترتقي به من مرتبة الظن الى مرتبة اليقين - [00:24:24](#)

وهذا قول جماعة من محقق الاصوليين كالامام الجصاص رحمه الله تعالى والامدي والسبتي والشرازي وابن الحاجب وغيرهم طيب
ما هذه القرائن التي اه يمكن ان ترتفقي بالخبر من مرتبة الظن - [00:24:53](#)

الى مرتبة اليقين تعرضوا لها الحافظ ابن حجر رضي الله تعالى عنه وذكر لها امثلة والاصوليون قد ذكروا مسألة القرائن ولم يتعرضوا
له بل قال الزركشي في بحر المحيط انهم لم يتعرضوا لضابط القرار - [00:25:18](#)

وكذا قال المازري انه لا يمكن ان يشار اليها بعبارة تضبطها ولكن تعرض الحافظ بن حجر لبعض امثالتها فمثل عليها بكون الخبر مثلا قد
اخوجه الشیخان في صحيحیهم فهذه قرینة - [00:25:45](#)

تجعل الخبر يرتفق من مرتبة الظن الى مرتبة اليقين لجلالة الشیخین وتقدم الشیخین في تمییز الصیح علی غیرهما وتلقي العلماء
لكتابیهما بالقبول وهذا التلقي وحده اقوى في افاده العلم من کثرة الطرق - [00:26:12](#)

کذلك آآ اذا كان الخبر مسلسلا بالائمه الحفاظ المتقدنین كان يروي الخبر احمد بن حنبل عن الشافعی عن ما لک بن انس عن
نافع عن ابن عمر الى اخره - [00:26:38](#)

الحاصل ان عندي ثلاثة اقوال مشهورة قال داود الظاهري وابن حزم ان خبر الواحد مفيد لليقين وقال جمهور اصول الدين انه مفيد
للظن وقال جماعة من محقق الاصول الدين كالشیرازی - [00:26:59](#)

والسکی وابن الحاجب والجصاص انه يكون مفيدا لليقين اذا احتفت به قرينة خارجية اما اذا لم تتحتف به قرينة خارجية فانه لا
يكون مفيدا لليقين وانما هو مفيد للظن طبعا هؤلاء على خلافهم فيما يفيده خبر واحد - [00:27:23](#)

فانهم متفقون على العمل بخبر واحد في الاحکام متفقون على العمل بخمر واحد في الاحکام وان كان ثم خلاف بينهم في العمل بخبر
الوحيد الذي لم يرتفق الى مرتبة اليقين - [00:27:56](#)

العقائد او بقوم ثم خلاف بينه في قبول خبر واحد في العقائد لكن كلهم اجمعوا على ان خبرا واحد مفيد آآ على ان خبر الواحد مأمول
به في الفروع مقبول في الاحکام - [00:28:19](#)

ولم يخالف في ذلك الا بعض الروافض والمعتزلة لكن اهل العلم اختلفوا في آآ طريقة العمل باخبار الاحاد فقبل ان نقف مع خلافه
بطريقة العمل باخبار الاحاد نشير الى هذا الخلاف - [00:28:41](#)

الذى ذكرناه الخبر الواحد مقبول في الاحكام والعقائد على حد سواء وانما هو مقبول في الاحكام فحسب فاستدل جماعة من نصروا
انه يقبل في العقائد او الاحكام على حد سواء - [00:29:17](#)

بحديث معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه لما ارسله النبي صلى الله عليه وسلم الى اليمن فقال له انك تأتي قوما اهل الكتاب فاذا
جئتهم فادعهم الى ان يشهدوا ان لا اله الا الله - [00:29:47](#)

وان محمد رسول الله فان ان اطاعوك لذلك فاخبرهم ان الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة فانهم قطعواك في دارك
فاخبرهم ان الله قد فرض عليهم صدقة تؤخذ من اغنيائهم - [00:30:07](#)

فترد على فقراءه فانهم قطعواك بذلك فاياك وكرائم اموالهم واتق دعوة المظلوم فانه ليس بينها وبين الله حجاب هذا الحديث يدل
على قبول اخبار الاحاد العقائد لان النبي صلى الله عليه وسلم اقام الحجة على اهل اليمن بخبر واحد - [00:30:29](#)

فلو لم تكن الحجة قائمة على اهل اليمن بخبر الوحيد لنا اه كما فعل ذلك النبي صلى الله عليه وسلم. النبي صلى الله عليه وسلم
اكتفى بمعاذ وحده وارسله اليهم بامر التوحيد - [00:31:05](#)

وامر وامر الاحكام فلو لم يكن خبر واحد حجة في العقيدة لما ارسله النبي صلى الله عليه وسلم وحده كذلك عبد الله بن عمر رضي
الله تعالى عنه لما روى حديث جبريل - [00:31:23](#)

لما جاءه آآ اثنان وسألوه عن القدر فذكر لهم حديث جبريل قال حدثني ابي والحديث متعلق باحكام العقيدة كذلك استدل او الامام
الشافعي رضي الله تعالى عنه على حجية خبر الواحد عامة في الرسالة - [00:31:46](#)

بخبر سعيد بن جبير انه قال لعبد الله بن عباس ان فلانا يزعم ان صاحب الخضر ليس بموسى بنى اسرائيل انما هو موسى اخر فقال
كذب عدوا كذب عدو الله حدثنا - [00:32:18](#)

اه بن كعب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال آآ قام موسى النبي خطيبا في بنى اسرائيل فسئل اي الناس اعلم فقال انا اعلم فعتب
الله عليه اذ لم يرد العلم اليه. ثم ذكر قصة موسى مع بنى اسرائيل - [00:32:43](#)

هذا الحديث يدل على ان خبر الواحد حجة في العقيدة عبدالله بن عباس قد احتاج في قد احتاج به في اثبات قضية عقائدية ولو لم
تكن اخبار الاحادي حجة لما احتاج به حبر الامة عبدالله - [00:33:12](#)

ابن عباس رضي الله تعالى عنه وهذا ذكره الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه بالرسالة كذلك الاadle العامة التي يشترك فيها الجميع
والتي تفيد قبول قبل واحد كحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم نضر الله عبدها سمع مقالي فحفظها ووعاها وادها فرب حامل -
[00:33:34](#)

في فقه غير فقيه ورب حامل فقه الى من هو افقه من والادلة على ذلك كثيرة جدا ولكن نحن ركزنا على قضية الخلاف اما الذين قالوا
لان اخبار الاحاد لا تقبل - [00:34:09](#)

اه في العقيدة فانه محتاج بان غايتنا تفيد اخبار الاحاد الظن والعقائد لا تسببت بالظنون ولكن هذا الظن ليس ظنا مجردا وانما هو ظن
قد اقترن به قرائن مرجحة فضلا عما - [00:34:30](#)

آآ يؤجل ذلك من اثار الصحابة الكرام بالاحتجاج بخبر واحد في مسائل العقائد لكن اهل العلم بالعمل بخبر واحد ليسوا على طريقة
واحدة اهل العلم بالعمل باخبار الواحد في الفروع لهم طرائق مختلفة - [00:35:01](#)

فرسالتي الاحناف طريقة وللمالكية طريقة وللشافعية طريقة وللحنابلة طريق فان السادة الحنفية يشترطون شروطا للعمل بخبر
واحد اذا تختلف شرط من هذه الشروط فان الحنفية لا يعملون به من هذه الشروط - [00:35:36](#)
الا يكون خبر الواحد فيما تعم به البلوى. هذه الشروط تفوق لك اشكالات كبيرة متعلقة برأي السادة الحنفية في مسائل كثيرة. قد تجد
ان رأي السادة الحنفية في في بعض المسائل - [00:36:07](#)

خالفوا ظواهر بعض الاحاديث. فيطراً على ذهنك ان السادة الحنفية قد خالفوا الحديث ليس بصواب. علموا الحديث ولكن تبدلهم قادح على طريقتهم. على طريقتهم فمن شرط السادة الحنفية في العمل بخبر واحد ان لا يكون خبر الواحد فيما تعم به البلوى -

00:36:27

والمراد بعموم البلوى ان يرد خبر واحد دال على حكم شرعى يحتاج الكل اليه حاجة متأكدة مع كثرة تكراره وقضاء العادة بان ينقل مثل ذلك متواترا يعني مثلاً مما تتأكد فيه الحاجة ويترکرر وقوعه وتقضى العادة -

00:36:57

بان ينقل متواترا آنقض الوضوء بمس الذكر هكذا قال السادة الحنفية قالوا حديث بسرة بنت صفوان ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا مس احدكم ذكره فليتووضأ هذا الحديث -

00:37:35

لن يعمل به الحنفية لم يعمل به في الدلالة على الوجوب لأن هذا الحكم تعم به البلوى ومن ثم تقضى العادة بان ينقل متواترا

00:37:56

لكثرة احتياجه وتكرره فطالما انه قد جاء خبر واحد فيما تعم به البلوى فان الحنفية لا يقبلون خبراً واحداً في هذه الحالة واستدل الحنفية على مذهبهم هذا بالاثار تدل بحديث ابي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه -

00:38:17

لما كان في مجلس ابي ابن كعب فاتى ابو موسى الاشعري الى هذا المجلس مغضباً قد توقف عليهم فقال انشدكم الله هل سمع احد منكم رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول -

00:38:48

الاستاذان ثلاث فان امين والا فارجع فقال ابي وما ذاك قال استاذنت على عمر ابن الخطاب امس ثلاث مرات فلم يؤذن لي فرجعت ثم جئته اليوم فدخلت عليه فاخبرته اني جئت امس -

00:39:09

فسلمت عليه ثلاثاً ثم انصرفت فقال قد سمعناك ونحن اذا ونحن حينئذ على شغل فلو ما استاذنت حتى يؤذن لك هلا استاذنت كثيراً حتى يؤذن لك فقال استاذنت كما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم -

00:39:32

فقال عمر فوالله لا واجعن ظهرك وبطنك اونتني بمن يشهد لك على ذلك يعني عمر وجه الدلالة في الاثر ان عمر توقف في هذا الامر اي في قبولة من ابي سعيد الخدري لان مثله تعم -

00:39:57

به البلوى فقال ابي ابن كعب وكان في المجلس فوالله لا يقوم معك اي لا يقوم ليشهد معك على ذلك من رسول الله الا احاديثنا سناً قم يا ابا سعيد -

00:40:18

فقام ابو سعيد الخدري وشهاد عند عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد قال ذلك رجل الدلالة في هذا الحديث ان عمر رضي الله تعالى عنه قد توقف في قبول -

00:40:35

لابي سعيد الخدري لانه فيما تعم به البلوى هكذا قال السادة الحنفي ولكن ناقشهم جمهور اصول الدين بان توقف عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه في قبول خبر ابي موسى الاشعري -

00:40:53

لم يكن لان الخبر فيما تعم به البلوى وانما كان تخويفاً للرعية من التحدى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير علم. رغم علم عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه بصدقه -

00:41:16

والذي يدل على ذلك ما جاء في بعض طرق هذا الحديث الصحيحة ان عمر رضي الله تعالى عنه قال لابي موسى الاشعري اما اني لم اتهمك ولكنني خشيت ان يتقول الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم -

00:41:36

هذه رواية صحيحة وفي رواية اخرى فيها مقال اما اني لم اتهمك ولكن الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شديد فهذا يدل على ان توقف عمر كان من باب السياسة -

00:42:00

وهو تخويف الرعية من التحدى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بغير علم رغم علمه بصدق ابي موسى ثمان الاثر لا يدل للحنفية على اشتراط التوتر فيما تعم به البلوى او اشتراط الشهرة -

00:42:18

لان ابا سعيد الخدري لما انضم الى ابي موسى الاشعري لم ينقل الخبر عن كونه احد وانما اه هو ما زال وهو ما زال اه دون المتواتر كذلك. ومع ذلك قبله عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه واثبت به -

00:42:38

ثم من وجوه ثالث هذا الصنيع ليس مضطرباً عن عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه في توقفه في الاخبار التي تعم به البلوى فقد
قى، عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه - 00:43:01

قبل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه - 00:43:01

الله عليه وسلم لما قال كان لي جار من الانصار ينزا - 00:43:19

على رسول الله وينزل يوما فإذا نزلت جئته بما كان من خبر ذلك اليوم من الوحي وغيره إلى غير ذلك كذلك قبل اخبارا أخرى قبل
خبر عمرو بن حزم في دبة الاصابع التي كا، اصبع عشر - 00:43:39

الحنفية يشترطون ان آلا يشترطون في العمل بخبر واحد - 58:43:00

النبي صلى الله عليه وسلم على مخاطبة الاحاد به - 00:44:20

النبي صلى الله عليه وسلم على مخاطبة الأحاديث - ٤٤: ٢٠

خبر الواحد ما هو اقوى منه من كتاب او سنة متواترة او سنة - 00:44:44

حبر الواحد ما هو أقوى منه من حب او سهه مساواه او سنه -

تعالى عنها ان زوجها طلقها البتة - 00:45:09

۳۰.۱۵.۰۹ سیکھیں ابتدی

الخبر في آدلة عدم جعل السكنى للمبتوة - 00:45:35

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

خبر فاطمة بنت بنت قيس احد ولا يجوز ان يخالف الاحاديث متواترا - 00:45:58

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

بhadith رسول الله صلى الله عليه وسلم - 00:46:27

بحدیث رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم

بيكاء اهله علي علي حسبكم القرآن الا تزر وزرة وذر اخرى فقالوا لها هي عائشة رضي الله تعالى عنها تتوقف في هذا الخبر لمخالفته
ما هو اقرب منه اهلك:- 10:47:00

جمهور اصول الدين يخالفون الحنفية لذلك وهو ان عائشة رضي الله تعالى عنها لما خطأت عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنها فسماع هذا الخبر كان من الممكن ان يتهمها بالاتخطاء اذا كان عمر رضي الله تعالى عنها قد تفهم بحالة هذا الخبر عن

00:47:40 - 10/11

الله صلى الله عليه وسلم ولكن عمر لم يتفرد برواية هذا الخبر عن رسول الله بل رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو موسى الشعري وعمان ابن حصب: عبد الله ابن عم - 18:48:00

الاشعري وعمران ابن حصين وعبد الله ابن عمر - 00:48:18

جمهوره بمقتضى هذا الحديث ولهم في التوفيق بين الآية والحديث وجوه - 00:48:39

جمهوره بمقتضى هذا الحديث ولهم في التوفيق بين الآية والحديث وجوه -

قالوا بانه لا معارضة بين الخبر والحدیس ويحمل الخبر على ما اذا اوصل المیت بذلك. اوصى المیت بان ینعی عليه كما قال الشاعر اذا مت فانعینی دماءنا اهلہ وشقی علی الجیب یا ام معبدی - 00:49:04

الشاعر اذا مت فانعيوني دماءنا اهله وشفي علي الجيب يا ام معيدي - ٠٥:٤٩:٥٤

كذلك اه اشترط السادة الحنفية عليهم رحمة الله شرطا ثالثا وهو الا يعمل الراوي بخلاف ما روى قالوا الراوي اذا عمل بخلاف ما روى
العمل على رأيه لروايته لأن الراوي لا يعمل بخلاف ما روى الا اذا قام عنده دليل قطعي على نسخه - 00:49:32

ومن ثم اه لم يعمل الحنفية بحديث اذا ولغ الكلب في ائمه احدكم فليغسله سبعة احداهن بالتراب قالوا ويکفي الغسل ثلاثة لان ابا هريرة رضي الله تعالى عنه قد عمل بخلاف الحديث ولا يقصدون بالعمل آآ المعنى اللغوي وانما يقصدون - [00:50:12](#)
ان يفتى الراوي بذلك او ان يعمل به قالوا ابو هريرة رضي الله تعالى عنه افتى بالغسل ثلاثة ولا يخالف ابو هريرة رضي الله تعالى عنه حديث رسول الله الا اذا علم انه منسوخ - [00:50:40](#)

ولكن ناقش جمهور الاصوليين ذلك بان عمل الراوي بخلاف ما روى لا يستلزم ان يكون قد قام عنده دليل قطعي على النسخ بل يحتمل ان يكون الراوي قد نسي ما روى. هذا يحدث لكثير من الحفاظ - [00:51:02](#)
وصنف الامام السيوطي كتابا في ذلك وسماه تذكرة المؤتسي في من حدث ونسى بعض الحفاظ كان يحدث بالحديث ثم ينساه فاحتمال النسيان موجود ولا يلزم ان يكون الراوي ذاكرا للحديث - [00:51:28](#)
ثم عمل بخلافه هذه هي الشروط التي طردها السادة الحنفية للعمل بخبر واحد والعلم بهذه الشروط مهم جدا في فهم وجهة السادة الحنفية في التعامل مع اخبار الاحاديث بان كثيرا من الناس يستشكل مخالفة السادة الحنفية كثيرا من الظواهر - [00:51:54](#)
ويظن ان هذا من باب بعدهم عن الدليل فهذا خطأ بل لهم اصول عليهم رضوان الله في العمل باخبار الاحاديث فمن اراد ان يناقش الحنفية فليناقش في الاصول اما عن السادة المالكية - [00:52:28](#)

فقد اشترطوا الا يكون خبر الواحد مخالف لعمل اهل المدينة ولكن المالكية في ذلك حينما تعرض ارائهم في هذا الصدد لا تعرض في كتب الجمهور كما تعرض في كتب دارت المالكية - [00:52:50](#)

فكثير مما في كتب الجمهور مما يحكى عن السادة المالكية في ذلك غير محقق. ليس كل عمل لاهل المدينة محكوم عليه بانه حجة وانما ثمة تفصيل عند محقق المالكية في ذلك - [00:53:22](#)

فالامام ابو الوليد الباقي رحمه الله ورضي الله تعالى عن قسم عمل اهل المدينة الى قسمين القسم الاول ما كان طريقه النقل كمسألة الاذان وترك الجهر بالبسملة في الصلاة وترك اخراج الزكاة من الخضراءات - [00:53:49](#)

وغير ذلك من المسائل التي طريقها النقل هذا الضرب حجة عند السادة المالكية بان طريقهم نقي الضرب الثاني ما نقلوه من سنت رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق الاحاديث - [00:54:21](#)

او ما ادركوه بالاستنباط والاجتهاد فهذا الضرب لا حجة فيه عند كثير من محقق المالكي كما قال ابي الوليد البدى رحمه الله الحاصل اتنا لا نطلق قولنا ان المالكية - [00:54:44](#)

يحتاجون بخبر واحد يقدمون عمل اهل المدينة على خبر الواحد مطلقا بل لا يقدمون عمل اهل المدينة على خبر واحد الا ما كان طريقه التوبة خفيف هكذا قال البدى - [00:55:11](#)

وابن رشد والقاضي عياض والقرافي وغيرهم من محقق المالكي طبعا هناك من اطلق القول في ذلك اذا يتمدى لك ان عمل اهل المدينة او اهل المدينة اذا كان نقليا فهو حجة بلا اشكال عند المالكية - [00:55:35](#)

اذا كان طريقه التوقيف فهو حجة بلا اشكال عند المالك. اما اذا كان طريق الاجتهاد فهو مختلف في حجيته بين المالكية ومحققوهم او اكثر محققيهم كما يحكى ابو الوليد البدى على نفي حجيته - [00:56:06](#)

آآاما السادة الشافعية عليهم رحمة الله فانهم لا يشترطون للعمل بخبر واحد الا صحة السندي واتصاله ومن ثم فالمرسل عنده لا يعمل به ولا يبينون حكما شرعا على حديث ضعيف - [00:56:37](#)

وقد يعلمون بعض الاحاديث الضعيفة في فضائل الاعمال. لكن لا يبينون حكما على حديث ضعيف لذلك اشتهر ان الشافعية يقول بان المرسل ليس بحجة ولكن مرسل كبار التابعين اه يقبل عند الشافعية اذا تقوى اه باحد امور اربعة - [00:57:13](#)

الامر الاول ان يأتي من طريق اخرى مسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بمثل معناه فيتقوى المرسل بالمسند او ان يأتي من طريق اخرى مرسلة بمثل معناه ولكن يشترط - [00:57:49](#)

ان يختلف المرسان في المخرج يعني ان يكون الراوي الذي ارسل الحديث الذي ارسل المرسل الاول لم يتلقى الخبر عن شيوخ

صاحب المرسل الثاني لانه قد يتحد المخرج. يرجع الخبر الى راو واحد - [00:58:14](#)

يكون آآ الروي الاول قد اسقط من اسقاطه الراوي الثاني فيرجع الخبر الى رجل واحد ويكون تابعيا مثلا الامر الثالث آآ انه آآ يشترط
اـ انه اذا عرف من حال المرسلين - [00:58:35](#)

انه لا يرسل الا عن ثقة قبل تمراسيل سعيد بن المسيب هذا مرسل مقبول لـ انه لا يرسل الا عن ثقة فهذا والامر الثالث الذي يعتمد به
المرسل الامر الرابع ان يعوضه قوله [صحيبي - 00:59:01](#)

او قول اكـثر اهل العلم يبقى المرسل يكون حجة مقبولة اذا عـضـه احد هذه بالامور الاربعة ان يأتي من طريق اخـرى مـسـنـدة عن رسول
الله صـلـى الله عـلـيـه وـسـلـمـ بـمـثـلـ معـنـىـ - [00:59:26](#)

او ان يوافقه مرسل اخر بمـثـلـ معـنـاهـ بشـرـطـ اختـلـافـ المـخـرـجـ اوـ اوـ انـ يـكـونـ المـرـسـلـ قدـ عـرـفـ منـ حـالـهـ اـنـ لـاـ يـرـسـلـ عـنـ فـقـهـ اـبـنـ مـسـيـبـ
اوـ انـ يـعـوضـهـ قوله [صـحـابـيـ - 00:59:47](#)

اوـ قولـ اـكـثـرـ اـهـلـ الـعـلـمـ هـذـهـ هـيـ الشـرـوـطـ التـيـ يـشـتـرـطـهـاـ هـيـ وـهـيـ شـرـطـ وـاحـدـ الصـحـةـ السـنـدـ اـمـاـ السـارـقـ قـنـاـبـلـ فـانـهـ اـكـثـرـ المـذاـهـبـ
عـمـلـاـ باـخـبـارـ الـاحـادـ بـلـ الـحـدـيـثـ الـضـعـيـفـ عـنـ الـاـمـامـ اـحـمـدـ رـضـيـ اللـهـ تـعـالـىـ عـنـهـ - [01:00:15](#)

احـبـ منـ الـقـيـاسـ وـبـهـذـاـ نـكـونـ قـدـ وـقـفـنـاـ مـعـ طـرـائـقـ الـائـمـةـ بـالـتـعـاـمـلـ مـعـ اـخـبـارـ الـاحـدـ نـكـمـلـ فـيـ اللـقـاءـ الـقـادـمـ باـذـنـ اللـهـ بـاـبـ الـاخـبـارـ ثـمـ نـشـرـ
فـيـ بـاـبـ الـقـيـاسـ اـقـولـ قـوـلـيـ هـذـاـ وـاسـتـغـفـرـ اللـهـ لـيـ وـلـكـمـ سـبـحـانـكـ اللـهـ وـبـحـمـدـكـ اـشـهـدـ اـنـ لـاـ اللـهـ اـلـاـ اـنـتـ - [01:00:49](#)

استغفرك واتوب اليك - [01:01:25](#)